# ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر: الواقع و التحديات

**بوفاس الشريف (*) & بن خديجة منصف (**)**

**جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس**

**الملخص:**

تعد السياحة صناعة قائمة بذاتها حيث يساهم العائد من أعمال السياحة مساهمة فعالة في إجمالي الناتج المحلي في الكثير من دول العالم ، لذلك أصبح من الضروري في الجزائر إعادة النظر على المستوى الاستراتيجي للسياسات التسويقية المتعلقة بالمنتوج السياحي و تطويرها بما يضمن تحقيق أهداف ترقية وجهة الجزائر السياحية داخليا و خارجيا للوصول إلى سياحة مستدامة تساهم في التنمية الإقتصادية.

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية للتطرق لأهمية ترقية السياحة في الجزائر خاصة أمام المفارقة بين المقومات و المؤهلات المعتبرة التي تزخر بها الجزائر من جهة و المؤشرات التي تضعها في مراتب متأخرة في هذا المجال من جهة أخرى، كما نهدف إلى توضيح الرؤية الاستراتيجية التي تعكس مجهودات الجزائر بهذا الخصوص من خلال المخطط التوجيهي للتنمية السياحية.

**الكلمات المفتاحية:** تسويق المنتوج السياحي، السياحة في الجزائر، المخطط التوجيهي للتنمية السياحية.

**Abstract:**

Tourism has become the industry stand-alone as it contributed to the return of tourism business, an effective contribution to GDP in many countries of the world, so it became necessary in Algeria to reconsider the strategic level marketing policies relating to the product of tourism and development so as to ensure the achievement of the objectives of the upgrade point of Algeria tourist internally and externally to reach sustainable tourism contributes to the economic development.

We aim through this paper to address the importance of upgrading tourism in Algeria, especially in front of the paradox between the ingredients and qualifications considered that abound in Algeria on the one hand and the indicators that put them in the ranks of late in this area on the other hand, as we aim to clarify the strategic vision that reflects the efforts of Algeria in this regard through the master plan for tourism development.

**Key words**: marketing of tourism products, tourism in Algeria, the master plan for tourism development.

(*)– أستاذ محاضر ب، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة سوق اهراس ، الهاتف0670013216،البريد الالكتروني achraf1boufas@yahoo.fr

(**)–أستاذ محاضر ب، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة سوق اهراس ،الهاتف0661396681،البريد الالكتروني benk_mons1@yahoo.fr

**مقدمة:**

تملك الجزائر قدرات عالية في ميدان السياحة، لكنها على مستوى البحر الأبيض المتوسط تبقى من بين الدول التي لا تستغل كل هاته القدرات رغم التطور المستمر للطلب الخارجي والداخلي، لذلك فإن تسويق المنتوج السياحي الجزائري من شأنه أن يساهم في تثمين و تلميع صورة الجزائر السياحية دوليا، مما يتطلب صياغة استراتيجية تشمل سياسات و تضع أهدافا و توفر الوسائل و الأدوات لبلوغها.

**الهدف من البحث:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر بين المؤهلات المعتبرة و التحديات التي يواجهها القطاع.

**مشكلة البحث:**

تكمن مشكلة البحث في دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية تسويق المنتوج السياحي الجزائري للمساهمة في تنمية مستدامة.

**فرضية البحث:**

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن السياسات التسويقية للمنتوج السياحي الجزائري لازالت غير كافية للارتقاء بأداء القطاع كمّا و نوعا ممّا يتطلب رفع التحديات لبلوغ الأهداف المسطرة.

**تقسيم البحث:**

قسّمت هذه الدراسة إلى النقاط الرئيسية التالية: أولا/ واقع السياحة في الجزائر، ثانيا/ برامج تنمية القطاع السياحي وفقا للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية 2025، ثالثا/ تحديات ترقية المنتوج السياحي بالجزائر.

**أولا/ واقع السياحة في الجزائر:**

توجد العديد من المؤهلات للسياحة في الجزائر و المتمثلة أساسا في إمكانيات طبيعية من جهة بالإضافة إلى التنوع المتاح في المنتوج السياحي الجزائري.

**1/ الإمكانيات الطبيعية للسياحة الجزائرية:**

**1.1. المناطق السياحية الوطنية:**

يمكن حصر ستة مناطق سياحية في الجزائر تبعا لتنوع المعطيات الجغرافية: [1]

- **منطقة السواحل و السهول الشمالية و هضاب الأطلس الشمالي:_** تتميز هذه المنطقة بطول شواطئها (1200كلم)، و بعدد كبير من المواقع الأثرية و التي تعود إلى عهد الرومان و العرب و المسلمين و آثار تعود إلى العصور القديمة.
- **منطقة السلسلة الأطلسية:_** توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال " لالة خديجة " بـ 2308 م، كما نجد جبال الأوراس، الونشريس، سلسلة جبلية موازية للسواحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحية عديدة، كالنشاطات الرياضية الشتوية كالتزحلق، التسلق، الصيد...
- **منطقة الهضاب العليا:_** و التي تتميز بمناخها القاري و بمواقعها الأثرية و بصناعتها الحرفية و التقليدية المتنوعة.
- **منطقة الأطلس الصحراوي:_** و هي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا و الصحراء الكبرى و التي يمكن تنمية فيها السياحة المناخية، المعدنية، الصيد..
- **منطقة واحات شمال الصحراء:_** و التي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل ارتفاعا من درجات الحرارة بالصحراء الكبرى و بها تتمركز الواحات بنخيلها، و بحيراتها، و بتوفر صناعات تقليدية.
- **منطقة الصحراء الكبرى:_** و هي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير ( الهقار التاسيلي) و تتميز بالمساحات الشاسعة و الجبال الشامخة و بالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة، و التي تشكل مصدرا هاما للسياحة الشتوية.

**2.1. الحظائر السياحية الوطنية:**

تمتلك الجزائر العديد من الحظائر الوطنية المتواجدة في مختلف أرجاء الوطن و هي كالتالي: [2]

- **الحظيرة الوطنية للقالة (78000 هكتار)**:_ تقع شمال الجزائر بالمحاذاة مع البحر الأبيض المتوسط و تضم 03 شواطئ، و 03 محميات تحتوي على 50 نوعا للطيور و أنواع من الحيوانات الأخرى.
- **حظيرة جرجرة ( 500.18 هكتار)**:_ و تقع في قلب الأطلس التلي تبعد 50 كم عن الجزائر العاصمة، تستقر فيها الثلوج لمدة ثلاثة أشهر (ديسمبر، جانفي، فيفري).
- **حظيرة غابات الأرز (ثنية الحد 616.3 هكتار)**:_ تبعد 3 كم عن مدينة ثنية الحد، و تقع إلى حافة سلسلة الونشريس في الأطلس التلي.
- **حظيرة الطاسيلي (100 هكتار)**:_ و تشمل الطابع الأثري، تتميز بمختلف النقوش و الرسومات الصخرية و هي مصنفة كتراث عالمي منذ 1982.
- **الحظيرة الوطنية للهقار**:_ أنشئت عام 1987 و المعترف بها كتراث عالمي من طرف منظمة اليونسكو و هي تضم هضبتي الأتاكور، الحظيرة النباتية و الحظيرة الحيوانية بالإضافة إلى المنحوتات الأثرية التي يعود تاريخها إلى 12000 سنة.
- هناك مجموعة من الحظائر الوطنية مثل بلزمت (600 هكتار)، باتنة و تازا (300 هكتار)، جيجل و قوراوة (100 هكتار).
- **رياض الفتح**:_ تتكون من مناطق متعددة مثل مقام الشهيد و غابة الأركاد.
- **حديقة التسلية و الترفيه بن عكنون (304 هكتار)**: تشتمل على منطقة نباتية و حيوانية منها الأنواع المحلية و الإفريقية.
- **حديقة التسلية بينام**:_ تقع شمال غرب الجزائر العاصمة، تحتل مساحة 500 هكتار، فيها نشاطات رياضية متعددة.

**2/ تنوع السياحة الجزائرية:**

تتصف الجزائر من جنوبها إلى شمالها و من شرقها إلى غربها بطاقات سياحية كبيرة و متنوعة و متميزة، و تصنف السياحة الجزائرية إلى عدة أنواع مختلفة من أهمها: (3)

**1.2. السياحة الساحلية:** يقدر طول الشريط الساحلي الجزائري المطل على البحر المتوسط بـ 1200 كم ، حيث تتوفر الشواطئ الجزائرية على عدة مناطق هامة من الناحية البيئية، كما يحتوي الساحل على مناطق ساحلية بكثبان رملية، و مناطق ساحلية قرب الغابات تمتد من الشرق إلى الغرب. و تحتوي الجهة البحرية الشرقية على مرج مائية و شعب المرجان، بالإضافة إلى حظيرة قورايا التي تتوفر على مناظر رائعة، و حظيرة تازا التي تحتوي على مغارات بحرية ذات أشكال نادرة، و الحظيرة الوطنية للشناوة، إلى جانب مجموعة أخرى من الجزر كجزر اجليس و جزر رشقون التي تعد مواقع بحرية هامة و قد يستفاد من السياحة الساحلية في السياحة العلاجية بمياه البحر.

**2.2. السياحة الصحراوية:** تبلغ مساحة المناطق الصحراوية في الجزائر حوالي 2 مليون كم$^2$ موزعة على 5 مناطق كبرى في الجنوب هي: أدرار، إليزي، تمنراست، تندوف، وادي ميزاب، و هذه المناطق تمتلك مواقع و مناظر رائعة للاكتشاف، لذا أصبحت السياحة الصحراوية تكتسي أهمية بالغة، و تميزت السنوات الأخيرة بتزايد السياح المتجهين نحو الجنوب للاستمتاع بالسياحة الصحراوية خاصة في الفترة جانفي – أفريل.

**2. 3. السياحة الحموية:** هي السياحة المتعلقة بالعلاج الجسمي و النفسي و أمراض أخرى، و تمارس من أجل الشفاء التام أو التخفيف من الآلام و الأوجاع، و تستخدم فيها الينابيع المعدنية كواسطة أساسية للعلاج عن طريق الاستحمام أو الشرب و تلعب المياه المعدنية أهمية بالغة في السياحة الداخلية حيث تتوفر الجزائر على 202 منبع مائي تم إحصاؤه على المستوى الوطني و هذه المنابع مختلفة الخصائص الفيزيائية و الكيميائية من حيث نسبة المعادن و الفوائد العلاجية و صنفت هذه الحمامات كما يلي: (4)

- 136 منبع طبيعي- معدني ذو بعد محلي.
- 55 منبع طبيعي- معدني ذو بعد جهوي.
- 11 منبع طبيعي- معدني ذو بعد وطني.

**4.2. السياحة المناخية:** تتمتع الجزائر بتنوع مميزاتها المناخية الأمر الذي يساعدها على تنويع خدماتها السياحية و عموما نميز وجود ثلاثة أنواع من المناخ هي:

- مناخ البحر الأبيض المتوسط شمالا.
- المناخ شبه الجاف بالنسبة للمرتفعات و الهضاب العليا.
- المناخ الجاف الصحراوي جنوبا.

يستفاد من السياحة المناخية في بعض الأحيان العلاج عن طريق المناخ، و ذلك مثل بعض الأمراض التي تعالج في الجبال، و البعض الآخر قرب البحار، و نوع آخر في الصحراء، حيث عادة ما يكون للسياحة الجبلية فصل واحد إلا في بعض الجبال التي تكون لها فصل سياحي شتوي من أجل التزلج و فصل صيفي للراحة، و أغراض أخرى ترفيهية، في حين تتم السياحة المائية بالقرب من الأنهار و البحار و البحيرات السياحية، إضافة إلى السياحة القروية، حيث يفضل عدد كبير من السياح الإقامة في القرى لأنها توفر لهم الهدوء و السكينة و الطبيعة الجميلة.

**5.2. السياحة الأثرية:** عرفت الجزائر الحضارة عبر مختلف العصور كالحضارة الفينيقية ثم حكم قرطاج ثم احتلها الرومان ثم بداية العصر العربي الإسلامي. هذا التاريخ و الحضارات المتعاقبة خلفت آثارا مختلفة من مسارح و مدن قديمة مثل تيمقاد، تيبازة، الجميلة، قالمة، قصور أدرار، و في الجنوب نجد الطاسيلي و الهقار ..

**3/ السياحة حتى آفاق 2013:**

اعتمدت وزارة السياحة في جانفي 2001 استراتيجية جديدة للسياحة من أجل التنمية المستدامة لآفاق 2010، بحيث يتم إدماج كافة المؤسسات و النشاطات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد و تنمية وترقية النشاطات السياحية لتكوين سياحة حقيقية و هذا وفق البرنامج الحكومي الموافق عليه في سبتمبر 2000 و المعتمد على:

- إنجاز 50000 سرير كطاقة إيواء.
- إسهام القطاع الخاص في الاستثمارات السياحية بغلاف مالي قدره 75 مليار دج.
- زيادة عدد السياح نحو الجزائر ليصل إلى حدود 2.1 مليون سائح خلال سنة 2010.
- خلق 25000 منصب شغل مباشر.
- إيرادات من العملة الصعبة تفوق 1.6 مليار دولار.
- خلق مناطق توسع سياحية جديدة.
- وضع إطار سياسي يهدف إلى تنمية سياحية مستدامة.
- وضع مخطط يحدد المناطق الواجب استغلالها و نوع المنتج السياحي لكل منطقة.
- سياسة تكوين الموارد البشرية الخاصة بتسيير المصالح السياحية.
- اتخاذ إجراءات واضحة و عقلانية خاصة بالتهيئة العمرانية.
- تحسين صورة الجزائر السياحية و استعادة مكانتها بين الدول السياحية و إبرازها كوجهة سياحة عالمية.
- تفعيل الشراكة و الخوصصة و فتح القطاع أمام الاستثمارات الأجنبية.
- إعادة تأهيل و ترقية الصناعات الفندقية.
- تأهيل و ترقية الصناعات التقليدية التي تعطي الديناميكية للقطاع السياحي.

في ظل هذه الاستراتيجية حققت الجزائر نتائج معتبرة فمن حيث التدفقات السياحية ارتفع عدد السياح الأجانب من 196200 سنة 2001 إلى 441000 سائح أجنبي سنة 2005، و من حيث الإيرادات بالعملة الصعبة حققت الجزائر مداخيل قدرت بـ 200 مليون دولار سنة 2006 بنسبة 20 % من مجموع المداخيل خارج المحروقات.

**1.3. الأرقام المفتاحية للسياحة في الجزائر في سنة 2011** : تخص على وجه الخصوص كل من: [5]

- تدفق السياح:
- دخول السياح: 901642 أجنبي.
- خروج المواطنيين: 1602696 سفر إلى الخارج.
- موازنة الدفع:
- الإيرادات المستقبلة من السياح: 400 مليون دولار.

- نفقات السياح: 500 مليون دولار.

➢ حصة قطاع السياحة من الناتج الداخلي الخام pib: فروع الفنادق، المقاهي، المطاعم: 2.3 % من pib.

➢ مناصب العمل في قطاع السياحة: فروع الفنادق، المقاهي، المطاعم:أكثر من 396000 منصب عمل.

➢ الإقامة في الفنادق:

- عدد الليالي في الفنادق: 6329472 ليلة.
- المدة المتوسطة للعطلة: أكثر من ليلتين.

➢ الحظيرة الفندقية: القدرة: 92377سرير.

**2.3. تدفق السياح إلى الجزائر في 2012:**

نوضحه كما يلي:

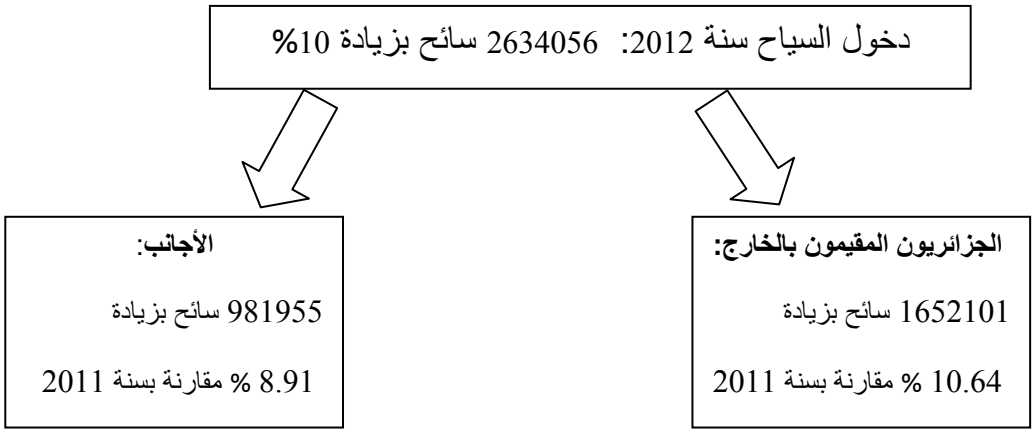


**المصدر**: وزارة السياحة و الصناعة التقليدية

**أ. مبررات عطل السياح الأجانب:**

- الراحة و التسلية: 702226سائح بنسبة 71.51 % من مجموع السياح الأجانب بزيادة 11.48%.
- الأعمال: 276404سائح بنسبة 28.15 % من مجموع السياح الأجانب بزيادة 3.22%.
- مهام: 3325سائح بنسبة 0.34 % من مجموع السياح الأجانب بزيادة 15.63%.

**ب. بلد المنشأ للسياح الأجانب حسب درجة الأهمية:**

نوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): **بلد المنشأ للسياح الأجانب حسب درجة الأهمية**

| أهم البلدان | عدد السياح | التطور (%) |
|---|---|---|
| تونس | 531596 | 9.60 |
| فرنسا | 119518 | 6.48 |
| إسبانيا | 33049 | 17.82 |
| ليبيا | 25850 | 9.66- |
| الصين | 25383 | 25.95 |
| إيطاليا | 23070 | 20.61 |
| المغرب | 21125 | 22.69 |
| تركيا | 10369 | 7.42 |
| ألمانيا | 9937 | 4.69 |
| بريطانيا | 7412 | 7.26- |
| البرتغال | 7257 | 29.96 |
| المجموع | 981955 | 8.91 |

**المصدر**: وزارة السياحة و الصناعة التقليدية

**ثانيا/ برامج تنمية القطاع السياحي وفقا للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية 2025 :**

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **(2025** SDAT**)** الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر،و يعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق2025 ، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة، لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات. (6)

يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة و يعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 ( SDAT ) فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة و ذلك من أجل الرقي الاجتماعي و الاقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة. (7)

**1/ الأهداف الكبرى للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية:**

حدد هذا المخطط خمسة أهداف كبرى لتنفيذ سياسة جديدة و هي:

- ترقية إقتصاد بديل للمحروقات.
- تثمين صورة الجزائر و جعلها مقصدا سياحيا بامتياز.
- تنشيط التوازنات الكبرى و انعكاسها على القطاعات الكبرى.
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي مع مراعاة خصوصية كل التراب الوطني.
- التوثيق الدائم بين ترقية السياحة و البيئة.

يرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس ديناميكيات:

- **الديناميكية الأولى:** مخطط الجزائر كوجهة سياحية.

- **الديناميكية الثانية:** الأقطاب السياحية ذات الامتياز.

- **الديناميكية الثالثة:** مخطط الجودة السياحية.

- **الديناميكية الرابعة:** مخطط الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

- **الديناميكية الخامسة:** مخطط تمويل السياحة.

تسعى الدولة من خلال هذا المخطط إلى تثمين الموارد الطبيعية، الثقافية، والتاريخية التي تزخر بها الجزائر واستغلالها في تنمية القطاع السياحي وجعل الجزائر من بين القبلات السياحية المهمة في المنطقة الأورومتوسطية، ويعتبر هذا المخطط ثمرة جهود وأبحاث العديد من الأطراف الوطنية العمومية والخاصة خلال الجلسات الجهوية التي نظمتها وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة. (8)

يحدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق سنة 2025 خمسة جوانب حيوية من أجل تطوير السياحة في الجزائر، كما تم الإشارة إليه، ويتعلق الأمر بمخطط وجهة الجزائر وأقطاب الامتياز السياحية ومخطط الجودة للسياحة ومخطط الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص بالإضافة إلى سبل تمويل السياحة كما يلي: (9)

أ. **تثمين وجهة الجزائر:** وذلك من خلال هيكلة الوجهة السياحية المسجلة وزيادة التنافسية وخلق عروض سياحية متنوعة وذات جودة عالية.

ب. **إطلاق أقطاب الامتياز السياحية:** وذلك من خلال هيكلة الأقطاب السياحية التي تعتبر نموذج عالمي لتطوير السياحة، ودعم هذه الأقطاب عن طريق رفع مستوى جودة خدماتها وتسويق صورتها السياحية في القطاع السياحي.

ج. **تنفيذ مخطط الجودة:** وهذا المخطط ضروري لتوفير عروض سياحية متميزة ومبوبة بالنظر إلى نوعية الزبائن الوطنيين والأجانب الذين تتزايد طلباتهم ورغباتهم.

د. **تنفيذ شراكة عمومية – خاصة:** وتهدف إلى تحفيز جميع الشركاء العموميين والخواص من أجل تنمية القطاع السياحي لأن تنمية السياحة تتطلب التنسيق بين الكثير من القطاعات الاقتصادية.

هـ. **تطوير إستراتيجية للتمويل في قطاع السياحة:** تحقيق الديناميكيات سابقة الذكر يتطلب إستراتيجية عملية للتمويل تهدف أساسا إلى مرافقة المتعاملين المستثمرين، من خلال إجراءات مناسبة لدعم الاستثمار في القطاع السياحي تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاستثمار في هذا الميدان.

**2/ الأهداف العامة و المادية للمخطط:**

**أ.الأهداف العامة:** تتمثل الأهداف العامة للمخطط في: (10)

- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى مثل الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة، التشغيل.
- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي، والاستثمار.
- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية.
- تثمين التراث الثقافي و التاريخي، كون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فان استراتيجيات السياحة المتواصلة عليها احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية.
- التحسين الدائم لصورة الجزائر: بحيث يرمي البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية.

**ب.الأهداف المادية للمرحلة 2008-2015:** يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

**الجدول رقم (02) خطة الأعمال السياحية لآفاق 2015**

| السنة | 2007 | 2015 |
|---|---|---|
| عدد السياح | 1.7 مليون | 2.5 مليون |
| عدد الأسرة | 84869 يعاد تأهيلها | 75000سرير فخم |

| | | |
|---|---|---|
| المساهمة في الناتج المحلي الخام<br>إيرادات (مليون دولار) | %1.7<br>250 | %3<br>1500 إلى 2000 |
| مناصب الشغل المباشرة و غير المباشرة | 200000 | 400000 |
| تكوين مقاعد بيداغوجية | 51200 | 91600 |

**المصدر**: وزارة السياحة الجزائرية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، برنامج الأعمال ذات الأولوية، 2008، ص 18.

**ج.المشاريع ذات الأولوية لتنمية القطاع السياحي**: تتجسد أهم المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في:

- فنادق السلسلة: عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر ب 29286 سريرا.
- عشرون قرية سياحية متميزة وأرضيات جديدة مبرمجة مخصصة للتوسع السياحي.
- إطلاق 80 مشروعا سياحيا في ستة أقطاب سياحية بامتياز.

**د.مخططات إنعاش السوق السياحية في الجزائر**:

حسب ما جاء به المخطط التوجيهي للتنمية السياحية لآفاق 2025 المتضمن مخططات كل من النوعية و الشراكة بين القطاعين العام و الخاص بالإضافة إلى مخطط التمويل كما يلي: [11]

**- مخطط وجهة الجزائر**: تبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة وتنافسية، تكون أبرز ملامحها الأصالة، الابتكار والنوعية. وعليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالتموقع بالصورة على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها والفئات السكانية المستهدفة، ففي المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوب المحافظة عليها مع حصر الفروع والمنتوج الواجب تطويره، كما يتعين تحديد الأهداف لهذه الأسواق.

**- مخطط الأقطاب السياحية للامتياز**: القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية، ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، ومتعدد الأقطاب، يدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، الإقليمي، التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق.

حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية في هذا الإطار، سبعة أقطاب سياحية للامتياز هي:

- القطب السياحي للامتياز شمال شرق : ويشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس.
- القطب السياحي للامتياز شمال وسط: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلة، البويرة، بجاية، تيزي وزو.
- القطب السياحي للامتياز شمال غرب: مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيلزان.
- القطب السياحي للامتياز جنوب شرق: الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة.
- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: توات، القرارة، طرق القصور :أدرار، تيميمون، بشار.

- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير: طاسيلي، إليزي، جانت.
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير: أدرار، تمنراست.

و يتشكل كل قطب من الأقطاب السبعة من عدة مركبات تستدعي وضعها في تكامل وفقا لقدراتها، بحيث تستجيب لتوقعات مختلف أنواع الزبائن، وهذا بتوفير منتوجات سياحية متعددة ومتنوعة (سياحة صحراوية، سياحة لاستجمام، سياحة علاجية وصحية)، وستسمح هذه الأقطاب السياحية للامتياز ببروز تنوع سياحي على كافة الإقليم وتستخدم كنقطة ارتكاز وكقاطرة للتطور السياحي، إن الهدف المتوقع من بناء هذه الأقطاب هو تحريك الدافع الذي يسهل الانتشار السياحي في كافة التراب الوطني، عبر إنشاء مجموعة من القرى السياحية للامتياز تشجع على تنمية مستدامة للقطاع.

- **مخطط النوعية السياحية:** لقد أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة، إنها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يرتكز على التكوين والتعليم، كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم. فالمخطط النوعي للسياحة يشمل:

- تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي.
- منح رؤية جديدة للمحترفين.
- حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية.
- نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية.
- حدد المخطط ثلاثة أهداف إستراتيجية للتكوين، قصد تحفيز الجزائر سياحيا في آفاق 2025 .
- ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية، وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة.
- إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي.
- الابتكار واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية.

- **مخطط الشراكة العمومية – الخاصة:** لا يمكن تصور تنمية دائمة لسياحة دون تعاون فعّال بين القطاع العمومي والخاص، ويمكن الحديث عن الشراكة العمومية-الخاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة للطلب الجماعي للمنتجات السياحية. وعلى هذا الأساس يسعى مخطط الشركة العمومية-الخاصة، إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص، وذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتوج سياحي نوعي، وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية، لبلوغ مستوى نضج سياحي يرقى بالجزائر إلى مصاف البلدان السياحية الأكثر تفضيلا.

- **مخطط تمويل السياحة:** أخذا بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة لكونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة، وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فإن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة، من خلال دعم ومرافقة الشريك المرقي أو المطور. أما عن محتوى مخطط تمويل السياحة، فالأمر يتعلق بـ:

- مرافقة المستثمرين المرقين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار، في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال.
- تخفيف إجراءات منح القروض البنكية.
- التمديد في مدة القرض.
- الدعم ومرافقة المؤسسات المعدة لاحتياجات المؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع، من خلال نظام مرافقة مالي، مساعدات للتكوين، تشجيع شامل للنوعية، إنشاء أداة جديدة لتمويل الاستثمارات السياحية مثل إنشاء بنك الاستثمار السياحي.

**ثالثا/ تحديات ترقية المنتوج السياحي بالجزائر:**

نؤكد في هذا المجال أن الجزائر واعتبارا لما تتمتع به من قدرات وإمكانيات اقتصادية، وموقع جغرافي استراتيجي، وخصائص طبيعية أخرى، يمكن أن تصبح قطبا سياحيا عالميا على غرار الأقطاب السياحية المتوسطية، وبذلك توفر دفعا قويا لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة وإنتاج القيمة المضافة. غير أن تجسيد هذه الحركية التنموية لن يتأتى إلا بتوفر شروط محددة ضمن إستراتيجية سياحية بعيدة المدى، تتحقق من خلال التذكير بتوفر بعض العوامل التي تدركها السلطات العمومية في الجزائر، خصوصا تلك التي تشرف على إدارة هذا القطاع، والتي وضعتها كشروط للنهوض بالسياحة في الجزائر، من هذه العوامل: [12]

- ضرورة امتلاك السلطات العمومية لإرادة سياسية قوية للنهوض بهذا القطاع، وضمان تنميته بشكل دائم ومستمر مثل الإرادة السياسية التي تتوفر لدى سلطات عمومية لبلدان مجاورة يمكن مقارنتها في هذا المجال.
- وجود تشريع وتنظيم واضح يحكم هياكل وعلاقات العناصر المختلفة التي تنشط ضمن القطاع.
- وضع مخططات سياحية تضبط وترتب أولويات النشاطات السياحية على مستوى التراب الوطني.
- تثمين الموارد البشرية العاملة بالقطاع وترقيتها بشكل مستمر، حسب خطط علمية مدروسة.
- وضع معايير تسيير القطاع السياحي، وفقا للمعايير الدولية المعمول بها في مختلف المستويات أفقيا وعموديا.
- التأسيس لثقافة سياحية لدى أفراد الشعب الجزائري، بحيث تمكنهم من استيعاب الآثار الاقتصادية لازدهار القطاع السياحي، وعلاقتها بتنمية الفرد الجزائري، ورفع مستوى معيشته.

**1/ تسهيلات جديدة في منح التأشيرة الجزائرية:**

نظرا لتلقي السياح الأجانب صعوبات على مستوى السفارات الجزائرية في الخارج التي تستغرق كثيرا من الوقت للإجابة على طلب التأشيرة، و هو مشكل يجب معالجته نظرا لتأثيره المباشر على تدفق السياح الأجانب إلى الجزائر. و غالبا ما يشتكي الزوار الأجانب من أن التأشيرة الجزائرية تعد من بين الأصعب في العالم.

من بين الإجراءات المتخذة في هذا الإطار اعتماد وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة السياحة لإجراءات جديدة من شأنها التخفيف من مدة الحصول على التأشيرة الجزائرية إلى 72 ساعة شريطة إرسال الطلب من الولاية المعنية إلى وزارة الخارجية مباشرة، حيث سجل تحسن في بعض التمثيليات في الخارج على غرار سفارة الجزائر بإسبانيا و بولونيا لتقديم خدمات سريعة للراغبين في زيارة الجزائر. إلاّ أن هذه التسهيلات لا يمكن حسب وزارة السياحة أن تتجاوز مبدأ المعاملة بالمثل مع الدول الأجنبية، حيث لا يمكن للجزائر أن تفتح أبوابها أمام مواطني دول أجنبية دون أن يكون للجزائريين نفس التسهيلات في زيارة تلك الدول. (13)

**2/ إلغاء تجديد رخصة الوكالات السياحية كل 3 سنوات:**

أكدت وزارة السياحة و الصناعة التقليدية عن مشروع لتعديل المرسوم التنفيذي الذي ينظم عمل الوكالات السياحية، و تتضمن هذه التعديلات إلغاء تجديد رخصة الاعتماد كل 3 سنوات، و رأت الوزارة في الإجراء وجها من أوجه البيروقراطية، ما جعلها تكتفي في المرسوم المعدل برخصة واحدة غير منتهية الصلاحية، كما تتضمن التعديلات في المرسوم إجبار الوكالات السياحية على الانخراط في كل من الفيدرالية الوطنية لجمعيات وكالات السياحة و الأسفار، و النقابة الوطنية للوكالات السياحية بغرض تأطير عملها و مراقبة نشاطها. (14)

**3/ مشاريع التوسع السياحي:**

أشارت وزارة السياحة إلى منح ترخيص خلال شهر فيفري 2014 لإنجاز 130 مشروع سياحي على مستوى مناطق التوسع السياحي موزع على 16 ولاية خاص بـ 40 منطقة توسع سياحي، ما يزيد من الحظيرة الفندقية بنحو 30 ألف سرير، و سيخلق قرابة 15 ألف منصب عمل مباشر، إلا أن الملاحظ أنه لا تزال أغلبية مناطق التوسع السياحي واقعة بالشريط الساحلي مما يحد من السياحة في الجزائر و يجعلها موسمية بالدرجة الأولى في حين تسعى الجزائر إلى تنويع السياحة من خلال تشجيع السياحة الحموية و الدينية و الإيكولوجية و غيرها للمساعدة على جعل الجزائر وجهة سياحية. (15)

**4/ الإستثمارات الوطنية و الأجنبية في قطاع السياحة:**

قدمت وزارة السياحة جملة من المعطيات مفادها أن الجزائر تحصي حاليا 746 مشروع سياحي وطني بتكلفة 240 مليار دينار، ينتظر أن تعطي طاقة استيعابية بـ 84643 سرير، و من شأنها خلق 40 ألف منصب شغل علما أن تكلفة السرير في الجزائر تتراوح بين 200 ألف دينار و 600 ألف دينار على أقصى تقدير. كما ذكرت الوزارة أن الجزائر بها 377 استثمار سياحي وطني في طور الإنجاز ستكتمل على أقصى تقدير في ظرف سنتين لتدعم الحظيرة الوطنية بحوالي 50 ألف سرير إضافي مع تسجيل عدم انطلاق 143 مشروع بسبب تعقيدات بيروقراطية على المستوى المحلي مع السلطات الولائية، و 129 مشروعا متوقفا لدواعي تتعلق بعجز أصحابها عن الحصول على التمويل الكافي لإتمامها، و في هذا

الإطار أعدت الوزارة قائمة بهذه المشاريع و طلبت من البنوك تقديم التسهيلات الضرورية لدراسة كل ملف حالة بحالة، بينما بلغ عدد المشاريع المستلمة 21 مشروعا في سنة 2013.

أما بخصوص الاستثمارات الأجنبية بالجزائر في قطاع السياحة فإن قيمتها بلغت 59 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 750 مليون دولار، حيث ينتظر أن تتم ثلاثة مشاريع مهمة هي فندق "ترست" الذي سيضيف 1600 سرير و حوالي 150 ألف عمل، و مشروع جزائري سعودي في ولاية سكيكدة بـ 2500 سرير و 1200 منصب عمل، إضافة إلى مشروع " إيميرال" بطاقة 2000 سرير و 1500 منصب عمل مباشر. (16)

**5/ الاتفاق على دراسة أسعار الخدمات الفندقية لاستقطاب السياح:**

طالبت وزارة السياحة و الصناعة التقليدية أصحاب و مسيري الفنادق بالتنسيق مع مختلف الفاعلين و الهيئات الممثلة للمهنيين في السلسلة السياحية لضمان أحسن الظروف لاستقبال السياح، فيما اتفق أصحاب الفنادق على ضرورة مراجعة سياسة الأسعار الحالية لجلب السياح. كما أكدت الوزارة من خلال لقاء وزير السياحة و الصناعة التقليدية مع ممثلي الفدرالية الوطنية للفندقة على ضرورة و أهمية التنسيق بين أصحاب الفنادق فيما بينهم أولا و بين الفنادق و كل المتعاملين السياحيين من أجل تنمية قطاع السياحة و النهوض به من خلال تقديم أحسن الخدمات. كما تم دعوة أصحاب الفنادق إلى استغلال التسهيلات و المساعدات التي تمنحها الدولة من أجل النهوض بالقطاع، و هي الإجراءات التي ذكر بها الوزير خلال اللقاء الذي نظمه بتاريخ 20 جوان 2013 التي تقدم للحظيرة الفندقية التي تقدر بـ 1136 وحدة تصل قدرتها الإستيعابية إلى 36000 سرير، 18000 منها عمومية.كما نشير إلى ضرورة تحسين الخدمات المقدمة في الفنادق التي طالب بها رئيس الفيدرالية الوطنية للفندقة مؤكدا على الدور الذي تقوم به التنسيقية من أجل استكمال العمل الذي تقوم به الحكومة من أجل النهوض بالقطاع. و في هذا السياق اتفق أصحاب الفنادق على ضرورة دراسة الأسعار الحالية و محاولة إيجاد إجراءات كفيلة بتخفيضها لجلب السياح الوطنيين و الأجانب، حيث لازالت الأسعار المطبقة في الجزائر بعيدة عن الأسعار المطبقة في البلدان المجاورة كالمغرب و تونس، حيث أن الكثير من السياح يفضلون التوجه إلى هذين البلدين لقضاء العطلة نظرا لانخفاض أسعار الفنادق مقارنة بما هو معمول به في الجزائر بالإضافة إلى النقص الكبير في الخدمات و وسائل الترفيه. كما أن المشكل الآخر الذي لا زالت تتخبط فيه الفنادق الجزائرية في غالبيتها هو غياب سياسة أسعار حسب الموسم، حيث أن طول السنة يكون بنفس السعر بالرغم من أنه في كل دول العالم الأسعار تخضع للعرض و الطلب، حيث أنها دائما تكون منخفضة فيما يعرف في القطاع السياحي بالموسم المنخفض أي الذي تقل فيه الزيارات لهذه الأماكن كالبحر في فصل الشتاء أو الصحراء في فصل الصيف. (17)

**6/ إطلاق إستراتيجية اتصال في مجال التسويق السياحي:**

سيتم إطلاق إستراتيجية اتصال في مجال التسويق السياحي أعدتها الجزائر بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي حسبما أعلنته وزارة السياحة و الصناعات التقليدية. و أوضح مدير التعاون و الاتصال بالوزارة أن هناك إستراتيجية اتصال في مجال التسويق السياحي في طور الإعداد بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي بالنسبة للسنوات الـ15 المقبلة بهدف ترقية وجهة الجزائر. هذه الإستراتيجية ستنجزها مكاتب دراسات مؤهلة جدا معتبرا أن السياحة مدعوة لأن تصبح في الجزائر محور تدور حوله قطاعات النشاط الأخرى. و أضاف أن هذه الإستراتيجية تندرج في إطار المخطط المدير للتهيئة السياحية في آفاق 2030 و ترمي بالتالي إلى تحويل المجال السياحي في الجزائر إلى منتوج موجه للتسويق. و سيتم فتح بوابة على الأنترنت يطلق عليها وجهة الجزائر بمساهمة وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال. كما تم توضيح أن هناك دورات تكوينية في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بمبادرة من الديوان الوطني للسياحة لفائدة متعاملي و مهنيي القطاع داعيا من جهة أخرى إلى توحيد الطاقات بهدف ترقية السياحة.

و لاحظ نفس المسؤول أن التسويق أصبح حيويا في السياحة التي لا مجال فيها للإرتجال و الترقيع، و قال نفس المسؤول أنه لم يعد كافيا إبراز الخصوصيات الطبيعية للجزائر أو بناء فنادق ضخمة بل يجب التوجه أيضا نحو تحسين نوعية الخدمات. (18)

**7/ تمويل المشاريع الاستثمارية السياحية:**

وقّعت عدة اتفاقيات بين قطاع السياحة و أربعة بنوك عمومية، و يرتقب أن توسع دائرة الشراكة مع عدد من البنوك الخاصة المعتمدة أيضا، و تسمح هذه الاتفاقيات باستفادة القطاع من مزايا تفضيلية و دعم و مصاحبة المشاريع الاستثمارية، في سياق تشجيع تطوير القدرات الاستيعابية الفندقية بالخصوص. و قد خصت الاتفاقيات المبرمة أربعة بنوك هي: بنك الفلاحة و التنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، و بنك التنمية المحلية. كما باشر قطاع السياحة مفاوضات مع عدد من البنوك الخاصة منها " تراست بنك"، "آ.جي.بي"، و بنك البركة لاعتماد اتفاقيات مماثلة، و تخص الاتفاقيات هيئات مالية للضمان مثل صندوق الضمان لقروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و " جزائر استثمار" و هي مؤسسة مالية تقوم بتأطير الاستثمارات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة معتمدة من قبل وزارة المالية منذ 2010. ستسمح هذه الاتفاقيات التي تم مباشرة العمل بها في انتظار تجسيد الاتفاقيات المتعلقة بالبنوك الخاصة أيضا، بإيجاد إطار منظم لتمويل مشاريع استثمارية في المجال السياحي و الفندقي و ضمان تنويع آليات التمويل، حيث يمكن أن تؤخذ حصص في المشاريع الجديدة للفندقة و المصاحبة و المتابعة للمشاريع المتعلقة بالمنشآت القاعدية و البنى التحتية الفندقية بالخصوص. و تأتي هذه التدابير في سياق التسهيلات التي منحت في مجال العقار لاسيما على مستوى مناطق التوسع السياحي لتمكين المستثمرين من إنجاز مشاريعهم دون عراقيل، حيث قام وزير السياحة في جوان بالتوقيع على تعليمة خاصة ستسمح بتحرير الاستثمار في مناطق التوسع السياحي بداية بـ 130

مشروع و 50 هكتارا تضم مشاريع مشتركة و أخرى خاصة ظلت لسنوات حبيسة التدابير التنظيمية و التشريعية السابقة التي حالت دون تجسيدها. و تتيح التدابير الجديدة لجميع المتعاملين الاقتصاديين الخواص تجسيد استثماراتهم المعطلة على مستوى الوزارة، من خلال تقديم صورة أولية فقط عن مخطط المشروع، يتم الموافقة عليه مبدئيا من طرف الوكالة الوطنية لتنمية السياحة. و يقوم المستثمرون بعمليات التهيئة ثم يعوض هؤلاء وفقا لسلم يتم تحديده. بالمقابل ستستفيد المشاريع الاستثمارية من مصاحبة بنكية وفقا للاتفاقيات المبرمة مع البنوك لضمان تكامل في العملية في محاولة لتدارك التأخر المسجل في المجال الفندقي و السياحي بالجزائر. (19)

**8/ إعادة إطلاق مشاريع الفنادق المتوقف الإنجاز بها بسبب الصعوبات المادية:**

أعلن وزير السياحة و الصناعة التقليدية أن الفنادق التي توقف الإنجاز بها بسبب الصعوبات المادية و مشكلات العقار سيتم إعادة إطلاقها بعد الاتفاقية التي جمعت بين وزارة السياحة و 6 بنوك عمومية لإعادة بعث هذه المشاريع، و التي تشكل نسبة 25 % من بين 746 مشروع لإنشاء الفنادق على المستوى الوطني أي ما يعادل 190 فندقا. و قد تكونت لجنة خاصة لدراسة حالة هذه الفنادق و مرافقتها، كما أعلنت بعض البنوك الخاصة عن رغبتها في تمويل هذه المشاريع، و توصلت الوزارة إلى الإجماع على تمويلات تناسب مستوى النشاط السياحي و بمدة عدم تسديد بلغت 5 سنوات، فيما تزيد مدة التسديد عن 5 سنوات أيضا، و هو ما من شأنه إعادة بعث المشاريع الفندقية و توسيع قدرات البلاد في الاستقبال، و يتوفر في إطار الفندقة 746 مشروعا 50 % منها في طور الإنجاز فيما تعطلت 25 % منها لأسباب تتعلق بمشكلات العقار و رخص البناء.

توقعت الوزارة أن يبلغ عدد السيّاح الأجانب الوافدين إلى غاية نهاية السنة (2013) مليون و 200 ألف سائح أجنبي مع العلم أن الدولة قلصت عدد التأشيرات الممنوحة بالنظر إلى الظروف الأمنية الداخلية و الخارجية. كما أرجعت الوزارة ارتفاع الأسعار في المراكز السياحية و الفنادق إلى قلة العرض و كثرة الطلب، مما يدل على قلة امتلاك إمكانيات إيواء قوية فرضت الأسعار الحالية و التي ستعرف تراجعا محسوسا بعد جاهزية المشاريع التي يتم إنجازها حاليا. (20)

تمّ الإعلان عن أرصدة مالية ضخمة استفادت منها المركبات السياحية التي لم يتم إعادة تهيئتها منذ ستينات القرن الماضي، حيث استفاد مركب مطاريس من 1919 مليون دينار، و تيبازة ( القرية السات) من 1517 مليون دينار، و ينتظر تهيئة المساحات المجاورة للآثار الرومانية على امتداد 80 ألف متر مربع بعد الفراغ من الدراسة ليتحدد إمكانية إنشاء مطاعم و مرافق عمومية للسياح مع توسيع المساحة المحيطة بها.

**9/ الاستعانة بالعلامات الدولية لتدارك نقص التسيير في الفنادق الجزائرية:**

يظل القطاع الفندقي في الجزائر متأخرا مقارنة بدول حوض البحر المتوسط سواء تعلق الأمر بالخدمات أو بالمقاييس المعتمدة. و لتدارك هذا الوضع عمدت السلطات العمومية منذ سنتين إلى تشجيع إبرام اتفاقيات للمصاحبة و تفويض التسيير بدلا من الخوصصة. و على ضوء ذلك سجل دخول علامات مثل "ماريوت" و " غولدن توليب " و " كارلسون " السوق الجزائرية، كما يرتقب تشجيع الاستثمارات لإضافة قدرات جديدة لبلوغ 120 ألف سرير مقابل حوالي 98 ألف مع منتصف سنة 2013، و لكن العديد من الفنادق بحاجة إلى تأهيل خاصة أن حوالي 25 ألف سرير حاليا فقط مطابقة للمقاييس الدولية. و من المرتقب أن تعرف عدة علامات دولية تواجدا خلال السنتين المقبلتين فمجمع " تراست " الفندقي بالعاصمة سيسند في غضون نهاية 2014 أو بداية 2015 – أي مع بداية نشاطه – إلى المجموعة الدولية " ماريوت " لمدة 35 سنة. بالمقابل يرتقب أن تقوم علامات أخرى بالدخول كشريك في فنادق خاصة و حتى عمومية بالنظر إلى النتائج الإيجابية المسجلة في مجال اتفاقيات الشراكة و تفويض التسيير التي بدأت تبرم بين علامات منها: " غولدن توليب" و " ستاروود " التي تسير عدة فنادق و علامة " كارلسون " التي ستقوم بتسيير أول فندق لها بالعاصمة، فضلا عن " بيت ويسترن" التي تقوم بتسيير فندق بوهران. و على الرغم من ذلك فإن الخبراء يؤكدون على تأخر كبير للجزائر في مجال قدرات الاستقبال الفندقية، و لتدارك التأخر فإن الجزائر بحاجة إلى إقامة 75 ألف سرير لتجاوز 120 ألف سرير، و هي قدرة تقل عن القدرات المتاحة في المغرب حاليا و التي تقارب 160 ألف سرير، مقابل 241 ألف سرير بالنسبة لتونس، علما أن القدرات الإجمالية للجزائر بما في ذلك عمليات الإيواء للخواص لا تتجاوز في فترات الذروة 132 ألف سرير. و تحصي الجزائر 1200 فندق في كافة الأصناف بقدرة إيواء إجمالية تصل إلى 98 ألف سرير، نسبة كبيرة منها تابع للقطاع الخاص. و يمثل القطاع العمومي 5 % بـ 63 فندقا و يتجه إلى التراجع أكثر، في حين ساهم القطاع الخاص باستثمار قيمته 200 مليار سنتيم، و مع ذلك تظل الجزائر بعيدة جدا عن مستوى العديد من البلدان، فالجزائر تحوز على 10 فنادق من فئة 5 نجوم، بينما نجد 45 في تونس و حوالي 40 في المغرب و 100 في مصر. و يرتقب أن تضخ الجزائر أكثر من 7000 مليار سنتيم لتطوير الفنادق و إعادة الإعتبار لها فضلا غن إضافة 75 ألف سرير، إلا أن التأخر في الكثير من المشاريع يعيق احترام الرزنامة المحددة لبلوغ 120 ألف سرير، و هو ما دفع الوزارة الوصية إلى تحرير المساحات المدرجة في مناطق التوسع السياحي لضمان تجسيد سريع لمشاريع سياحية كبيرة منها مشاريع مدرجة مثل مشروع عمر بن عمر السياحي بالطارف، و لكن أيضا سلسلة المشاريع الفندقية التي يقوم بها رجل الأعمال جيلالي مهري مع العلامة الفرنسية " أكور " لإقامة 36 فندقا من صنف " إيبيس " و " نوفوتال "، و مشاريع المجموعة الفندقية " ايدن " لإقامة 14 فندقا في 13 ولاية من ولايات الوطن لتوسيع دائرة النشاط و ستكون الفنادق من فئة 3 نجوم. [21]

**خلاصة و استنتاجات:**

يتضح لنا مما سبق أن ترقية القطاع السياحي في الجزائر تمثل فرصة حقيقية للمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة نظرا لارتباط قطاع السياحة بفروع و قطاعات أخرى من شأنها إحداث حركية كبيرة في اتجاه خلق عدد كبير من مناصب العمل المباشرة و غير المباشرة. فلا يمكن للجزائر أن تتأخر عن الركب العالمي خاصة وأن على الصعيد الداخلي أصبح تنويع الاقتصاد والموارد ضرورة قصوى ، ويجب على السياسة الوطنية للسياحة أن ترتكز على مخطط رئيسي للتنمية على المدى الطويل بالسهر على توافقها مع عناصر الاستشراف المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين القبلي والبعدي للنشاط السياحي ، ومن بين هذه العناصر يتعلق الأمر بتحديد الأولويات في مناطق التوسع السياحي وفي أشكال السياحة التي يجب ترقيتها وكذا في نوع الزبائن المستهدفين وطنيين كانوا أو أجانب. ولكون السياسة السياحية تكتسي طابع السياسة الوطنية في برنامج الحكومة ينبغي إعادة النظر في الإطار العام للتنظيم بمراعاة الاختيارات الإستراتيجية الكبرى والأهداف العامة للمخطط الرئيسي وتحويلها إلى أهداف وسيطة وقطاعية وزمنية ضمن تقسيم المهام بين الدولة والمتعاملين الخواص يجب على الإطار العام التنظيمي أن يتماشى مع الطبيعة الخاصة للنشاط السياحي الذي يقتضي مجهودا كبيرا في مجال التشاور والتنسيق وهذا بالسهر على تحقيق الأهداف المسطرة.

يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات و الاقتراحات كالتالي:

- إمكانية الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في المجال السياحي .
- تمويل المشاريع السياحية من خلال ملاءمة نمط التمويل السياحي للمشاريع السياحية.
- إجراءات دعم التكوين من خلال ضرورة المطابقة مع التقنيات الحديثة من النشاطات و الخدمات، و فتح التكوين بعوروض جامعية و معاهد السياحة والتكوين المهني و التكوين الخاص حسب ما يحتاجه سوق العمل.
- إجراءات دعم النوعية من خلال اللجوء إلى منح شهادات النوعية المعتمدة دوليا للمؤسسات السياحية، تحسين محيط السياحة،تطوير النقل.
- تعميم وسائل الدفع الحديثة و فتح مكاتب الصرف.
- إعداد برامج واسعة في مجال الاتصال المؤسساتي بهدف تحسين و إعادة الاعتبار للصورة السياحية للجزائر.
- إنجاز دراسات حول الأسواق العالمية الموفدة للسياح.
- ضرورة تبني استراتيجيات تحقق السياحة المستدامة.
- استخدام الوسائل الترويجية و التسويقية الفعالة في كافة الأسواق من خلال نشر المطبوعات و الكتيبات و الخرائط السياحية لتوفير المعلومات و البيانات التي قد يحتاج إليها السائح.
- الترويج الإلكتروني عبر شبكة الأنترنت.
- ينبغي على الدولة أن تتابع عن قرب الأسعار المطبقة ونوعية الخدمات المقدمة ، ومن المفيد التذكير بهذا الصدد أنه إذا لم تلعب الإدارة دور مراقب للنشاط السياحي تظهر حتمية التأطير لتفادي التجاوزات ومعاقبتها لأن الأمر يتعلق بمصداقية السياحة الجزائرية ويتعلق الأمر باحترام استقلالية تسيير المؤسسات وضمان حضور الدولة كمنظم بتشجيع منافسة نزيهة بين المتعاملين للتوصل في نهاية المطاف إلى حماية المستهلكين.

**الهوامش و المراجع:**


1. خالد كواش: "**مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف- الجزائر، 2004، ص216.
2. Office national du tourisme, « **Algérie sources thermales** », http:// www.ont-dz.org.
3. منى لخساف: " **دراسة مقارنة للتجربة السياحية في الجزائر مع بعض البلدان المتوسطية** "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 89.
4. نفس المرجع، ص 90.
5. Ministère du Tourisme et de l'artisanat sur site web : http://www.MTA.dz
6. لحسين عبد القادر: " **استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر: على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 – الآليات و البرامج-** "، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 02 /2012، ص 09.
7. موقع الوكالة الوطنية للتنمية السياحية على الموقع الإلكتروني: http://www.andt-dz.org/ar
8. نور الدين شارف و نصر الدين بوعمامة: " **ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر** "، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 08/07 أفريل 2008، ص 13.
9. نفس المرجع، ص 14.
10. لحسين عبد القادر، مرجع سابق، ص 10.
11. نفس المرجع ص 11.
12. سعدون بوكبوس: دور القطاع السياحي في تنمية قطاع الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 03، 2004، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية، الجزائر، ص 111.
13. محمد سيدمو: " **التأشيرة الجزائرية في 72 ساعة للسياح الأجانب** "، مقال منشور بيومية الخبر الصادرة بتاريخ 13 فيفري 2014، ص 06.
14. كريم كالي: " **إلغاء تجديد رخصة الوكالات السياحية كل 3 سنوات** "، مقال منشور بيومية الخبر الصادرة بتاريخ 13 فيفري 2014، ص 06.
15. نفس المرجع، ص 06.
16. محمد سيدمو: " **الاستثمارات بلغت 300 مليار دينار بين وطنية و أجنبية** "، مقال منشور بيومية الخبر الصادرة بتاريخ 13 فيفري 2014، ص 06.
17. سفيان بوعياد: " **أصحاب الفنادق يتفقون على دراسة الأسعار لاستقطاب السياح**"، مقال منشور بيومية الخبر الصادرة بتاريخ 22 جوان 2013، ص 07.
18. جريدة النهار، مقال متاح على الموقع الإلكتروني:

http://www.ennaharonline.com , consulter le 03/07/2013.

19. ح. صواليلي: " **البنوك تمول المشاريع الاستثمارية السياحية**"، مقال منشور بيومية الخبر الصادرة بتاريخ 20 أوت 2013، ص 07.
20. مريم شرايطية: " **6 بنوك عمومية لإنقاذ 190 فندقا توقفت أشغالها**"، مقال منشور بيومية الخبر الصادرة بتاريخ 05 أوت 2013، ص 07.
21. ح. صواليلي: " **قطاع مربح لكنه متأخر في الفندقة: 25 ألف سرير فقط مطابقة للمقاييس**"، مقال منشور بيومية الخبر الصادرة بتاريخ 20 أوت 2013، ص 07.